

## قانون رقم ١ لسنة ١٩٨٩

بالترخيص لوزير البترول والثروة المعدنية في التعاقد مع الشركة العامة  
للبترول في شأن البحث عن البترول واستغلاله في منطقة حقل  
عسان شمال عامر بالصحراء الشرقية

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

### ( المادة الأولى )

يرخص لوزير البترول والثروة المعدنية في التعاقد مع الشركة العامة للبترول  
للبحث عن البترول واستغلاله في منطقة حقل عسان شمال عامر بالصحراء  
الشرقية وفقاً للشروط الملحقة والخريطة المرفقة بها .

### ( المادة الثانية )

تكون للأحكام الواردة في الشروط المرفقة قوة القانون وتتفذ بالاستثناء من  
أحكام أي تشريع مخالف لها .

### ( المادة الثالثة )

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به من اليوم التالي لتاريخ  
نشره .

يضم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٣ جمادى الآخرة سنة ١٤٠٩ ( ١١ يناير سنة ١٩٨٩ )

حسني هبارك

## مشروع اتفاق

بين

حكومة جمهورية مصر العربية  
والشركة العامة للبترول  
باضافة حقل عسaran بشمال عامر  
في الصحراء الشرقية

للمجالات التي يشملها عقد التزام البحث عن البترول واستغلاله  
ال الصادر في شأنه القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٥

تحرر هذا الاتفاق وأبرم في اليوم الخامس عشر من شهر يناير سنة ١٩٨٩ بمعرفة  
وفيما بين حكومة جمهورية مصر العربية ويطلق عليها فيما بعد «الحكومة»  
والشركة العامة للبترول وهي شركة قطاع عام أنشئت بالقرار الجمهوري بتاريخ  
٢٧/٩/١٩٥٧ وهي احدى الشركات التابعة للهيئة المصرية العامة للبترول ويطلق  
عليها فيما بعد «العامة» .

ويقرر الآتي :

حيث ان الطرفين أبرما عقد التزام للبحث عن البترول واستغلاله في بعض  
المجالات بشبه جزيرة سيناء وغرب خليج السويس والصحراء الغربية وهي عقد  
الالتزام الصادر في شأنه القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٥ . كما أبرما اتفاقاً باضافة  
منطقة شمال عامر البحرية بخليج السويس ومنطقة عش الملاحة في الصحراء  
الشرقية الى مناطق عقد الالتزام المشار اليه وذلك بمقتضى القانون رقم ١٠٠  
لسنة ١٩٨٦

وحيث أن «العامة» ترغب في البحث عن البترول واستغلاله واتتاحه من  
المجموعة التالية :

١ - حقل عسaran بمنطقة شمال عامر بالصحراء الشرقية .

وحيث أن «الحكومة» توافق على قيام «العامة» بالبحث عن البترول  
 واستغلاله واتتاحه من المنطقة المذكورة ( ويطلق عليها في هذا اتفاق المنطقة ) .

وحيث أنه يجوز لوزير البترول والثروة المعدنية وفقاً للقانون رقم ٨٦  
لسنة ١٩٥٦ أن يبرم مع «العامة» هذا الاتفاق .

لذلك اتفق الطرفان على ما يلى :

**المادة الأولى :**

يرخص بالبحث عن البترول واستغلاله وانتاجه في منطقة حقل عسراز  
بشمال عامر بالصحراء الشرقية للمدة المبينة في المادة الرابعة من هذا الاتفاق ،  
والمنطقة مبينة بالاحداثيات والخرائط المرفقتين به .

**المادة الثانية :**

تضاف المنطقة المذكورة في المادة الأولى إلى المنطقة الجزئية «ب» من عقد  
الالتزام المبرم بين حكومة جمهورية مصر العربية والشركة العامة للبترول  
بموجب القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٥ وتسري بشأنها ما يسرى على المنطقة  
الجزئية «ب» المشار إليها من أحكام .

**المادة الثالثة :**

تسري على المنطقة المشار إليها باقى أحكام عقد الالتزام المنوح للعامة  
بمقتضى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٥ ، على أن تراعى أحكام المادة الرابعة  
من هذا الاتفاق بالنسبة لهذه المنطقة .

**المادة الرابعة :**

مدة هذا الاتفاق ثلاثون عاما اعتبارا من بدء الاتساع التجارى في هذه  
المنطقة وهذه المدة قابلة للتتجديد لمدة أخرى إضافية قدرها خمسة عشر (١٥) سنة  
وذلك بناء على اختيار العامة بموجب اخطار كتابي اسبق بثلاثة (٣) أشهر يرسل  
للهمية المصرية العامة للبترول قبل انتهاء المدة الأصلية .

الشركة العامة للبترول

عنها

حكومة جمهورية مصر العربية

عنها

منطقة حقل عسaran بشمال مصر بالصحراء الشرقية (تمهيد) :

مساحتها ١٢٥ كم<sup>٢</sup> تقريباً وتبعداً من المنطقة ١ عند :

٠٠° ٣٢' ٢٨° شمالاً ٤٢' ٣٢° شرقاً

شمالاً إلى النقطة ٢ عند تقاطع خط عرض .

٠٠° ٣٢' ٤٢' ٢٨° مع خط طول

٠٠° ٢٨' ٤٨' ٣٢° شرقاً إلى النقطة ٣ عند تقاطع خط عرض

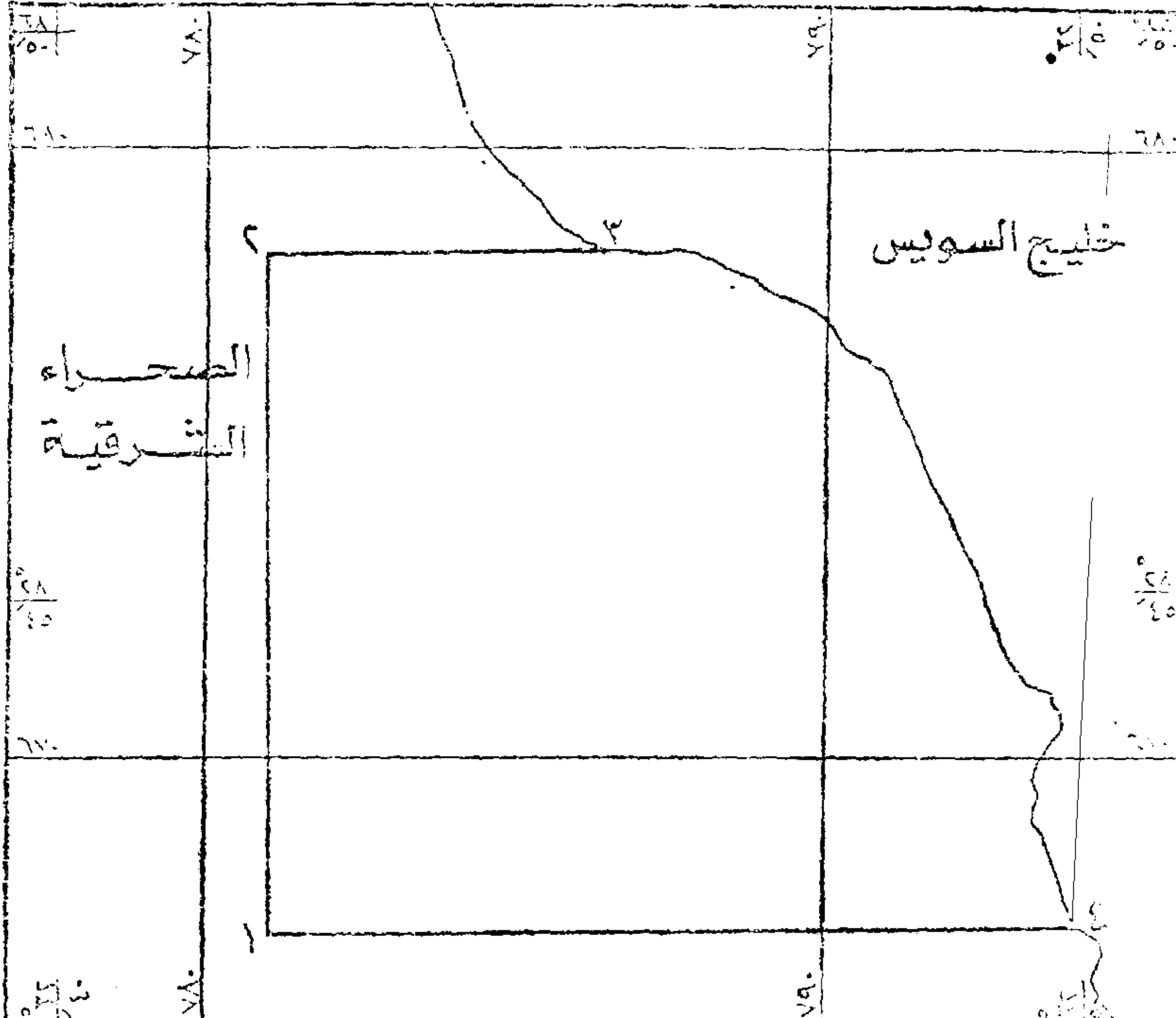
مع شاطئ خليج السويس .

جنوباً إلى النقطة ٤ عند تقاطع خط عرض .

٠٠° ٤٢' ٢٨° مع شاطئ خليج السويس .

غرباً إلى النقطة ١ وهي نقطة البداية لهذه المنطقة .

جريدة حقل عسوان بشمال عاصم بالصحراء الشرقية (المنطقة)



المخطوطة الجزئية (ب)

عقد الالتزام

الشركة العامة للبترول

حقل عسوان بشمال عاصم

بالصحراء الشرقية

مساحتها ١٢٥ كم٢ تقريباً

مدخنات الرسم ١٠٠ ...

